الباب الثالث

العالم الإسلامي

تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي - العلماني — د. كمال حبيب

التغيرات الاجتماعية في العراق بعد الغزو الأمريكي — د. حسين الرشيد

باكستان ومآلات التحالف الأمريكي — أ. محمد عادل

الاستراتيجية الغربية لاحتواء الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء — أ. عصام زيدان

تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي ـ العلماني

د. كمال حبيب

(متخصص في شئون تركيا والجماعات الإسلامية)

ملخص البحث

تواجه العلمانية أُفُولاً على المستوى الفكري والسياسي والأخلاقي في تركيا، كما في العالم كله، ما يجعل مستقبل التدافع الإسلامي – العلماني في تركيا محسومًا لصالح الإسلام والتيار الاجتماعي الذي يمثله، كما حدث في الانتخابات الأخيرة التي حقق فيها حزب العدالة والتنمية التركي اكتساحًا غير مسبوق.

هذا التحول الكبير الذي تعيشه تركيا اليوم يعتبر جزءًا من سعي القوى الاجتماعية الإسلامية لمواجهة التحدي العلماني الأتاتوركي، الذي بدأ منذ وقت بعيد عندما أعد أتاتورك مشروع قانون لإلغاء الخلافة، وأصدر دستورًا علمانيًا جديدًا للدولة، وما تبعه من إقرار القانون المدني، واعتبار العلمانية عقيدة سياسية للدولة، إلى أن ظهرت قوى اجتماعية واقتصادية جديدة مناوئة للعلمانية.

ومع وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام ١٩٥٠م شهدت تركيا خلال حكمه «بدايات الإحياء الإسلامي» في البلاد، واستمرت هذه الصحوة في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وعاد الاتجاه الإسلامي بقوة يقوده «أربكان» في الثمانينيات فأسس حزب الرفاه، الذي نجح في كل الانتخابات التي دخلها، ثم تأسس حزب الفضيلة، لكنه أُغلق ليظهر بعده حزب «العدالة والتنمية» في بدايات القرن الحالي، ويتمكن من حكم تركيا حتى اليوم، واستطاع خلال حكمه أن يغير السياسة التركية، وأن يجدد شبابها.

وبالنظر إلى ملامح النموذج التركي وحدود تأثيره، يمكننا القول: إن هناك حالة تركية خاصة، فنموذج العدالة والتنمية ناجح في سياق الخبرة التركية، ولكنه ليس قابلاً للتعميم؛ حيث إننا أمام نموذج مختلف للعلاقة بين الدولة والدين والحركة الإسلامية.

ولأن المسألة مختلفة في العالم العربي؛ فإن حدود تأثير هذا النموذج ستكون في القضايا الحركية، أو بعض القضايا الفكرية، فنموذج العدالة والتنمية الذي يعبِّر عن الوصول للسلطة دون امتلاك برنامج واضح، يمكِّنه من تحويل المجتمع والأمة إلى الإسلام هو محل انتقاد في العالم العربي، ولا يمكن قبوله بهذه الصيغة، فحالة تركيا تظل استثناءً لا يمكن تعميمه أو تحويله إلى نموذج للتصدير.

أفكار ومقتطفات

- من منظور استراتيجي لا يشك مراقب أو باحث -أيًّا كانت هويته- أن مستقبل التدافع الإسلامي – العلماني في تركيا محسوم لصالح الإسلام، والتيار الاجتماعي الذي يمثله، وأن العلمانية تواجه أُفولاً على المستوى الفكري والسياسي والأخلاقي في تركيا، كما في العالم كله.

- نتائج الانتخابات -التي لا تعرف التزوير في تركيا- تشير إلى أن قطاعًا أوسع ممن يؤمنون بالعلمانية في تركيا يتركونها، ويتجهون للتصويت لحزب العدالة والتنمية، والذي ينفي عن نفسه صفة الإسلامية؛ لكنه يؤكد الهوية الإسلامية لتركيا، والتي لا يمكن هدرها أو تقويضها، فالهوية الإسلامية للحزب هي علامة دالة لا يمكن تجاهلها أو إغفالها.

- لم تتوقف عجلة العلمانية عند حدٍّ؛ حيث تم تعديل مواد الدستور التي تشير إلى قَسَم رئيس الجمهورية ونواب الشعب (بالله)، وأصبحت أقسم بشرفي، وحذفت عبارة «تطبيق الشئون الدينية» من مهام البرلمان، وتم إلغاء المدارس الدينية والمسيحية باسم «قانون توحيد المدارس»، وبعدما كان عدد طلاب المدارس الدينية الإسلامية عام ١٩٢٣-١٩٢٤م يربو على الألفين وصل إلى الصفر عام ١٩٣١-١٩٣٢م، وأبطلت وظيفة شيخ الإسلام.

- يقول «محمد يشار» في كتابه الهام «الأحزاب السياسية في تركيا .. دور الإسلام»: «إنه من الممكن أن نتصور أنه عندما توفي «أتاتورك» عام ١٩٣٨م كانت البلد كلها قد تحولت إلى كيان علماني بحت، وأن الإسلام اختفى من أجل الصالح العام، إلا أن الوضع لم يكن كذلك؛ فعلى الرغم من كون الجزء المسيطر من الصفوة المتعلمة تحول تمامًا إلى كيان غربي، إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام».

- بعد وفاة «أتاتورك» ومجيء «عصمت إينونو» للسلطة عبَّر عن تشدد أكثر قسوة وضراوة في تطبيق العلمانية، وعمَّق الطابع الديكتاتوري للدولة، بيد أن التحالف الاجتماعي – الاقتصادي الذي قامت عليه «الأتاتوركية» بدأ يتعرض للتفكيك، وظهرت قوى اجتماعية واقتصادية جديدة مناوئة للعلمانية، كما أن الفساد والانتهازية والنهب وتغليب المصالح الشخصية انتشر بشكل واسع.

- مع بداية التعددية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٦م استطاع الحزب الديمقراطي بقيادة «عدنان مندريس» أن يحقق فوزًا كاسحًا على حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام ١٩٥٠م، وظل يحكم البلاد حتى عام ١٩٦٠م، وهذه العشر سنوات هي التي شهدت ما نطلق عليه «بدايات الإحياء الإسلامي» في تركيا.

- بشكل عام فإن فترة الستينيات كانت تعبيرًا عن تجاوز الحركة الإسلامية للأرضية التي اغتصبتها العلمانية الكمالية، وكانت تعبيرًا عن فترة الانتقال من الاستئصال إلى المدافعة.

- استطاع حزب العدالة والتنمية أن يغيِّر السياسة التركية، وأن يجدِّد شبابها بعد فقدان أحزاب الانتخابات الأخيرة التي جرت في تركيا في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م أثبتت أن خيار الشعب التركي لا يزال مع تجربة العدالة والتنمية؛ إذ استطاع الحزب أن يحصل على ٤٧٪ من الأصوات محققًا بذلك

تقدمًا عن نتائج الانتخابات الماضية (٣٤٠ نائبًا)، كما استطاع مرشحه لانتخابات الرئاسة «عبد الله جول» أن يفوز بالمنصب بعد معركة كبيرة مع التيار العلماني، الذي اضطر في النهاية أن يسلم بأن يتولى منصب رئيس تركيا شخص له جذور إسلامية وزوجته محجبة.

- لدينا تحولات كبيرة في الحركة الإسلامية، كلما اتجهت للتعايش مع مجتمعها، وازداد خيار الشعوب لها، فهناك ميل لدى هذه الحركات لتكون أكثر انتقالاً من الأطراف إلى المركز أو القلب، ليس بمعنى التعبير عن التيار الرئيسي في مجتمعها فقط، وإنما بمعنى مراجعة أفكارها ومواقفها؛ بحيث إن الكتلة الكبيرة داخل هذه الحركات تميل لأخذ مشروعها لواقع الناس وللواقع الإقليمي والدولي في الاعتبار.

- لعمق مفهوم الدولة في نفسية التركي ولعمق التأثير الصوفي في وجدانه؛ فإن الإسلاميين الأتراك لم ينظروا للدولة التركية في الفترة الكمالية باعتبارها جاهلية، كما عبر «سيد قطب» مثلاً في ظل النظام الناصري، ولكنهم اعتبروها دولتهم، ومارسوا الصراع مع العلمانية على أرضية إنقاذ الدولة والدين من وحشية الكمالية، وأظن أن العدالة والتنمية هي جزء من هذا الصراع.

- يرفض «أحمد داوود أوغلو» أحد مفكري حزب العدالة مفهوم الحزب الإسلامي؛ لأن الحزب برأيه هو قوة انقسامية وليست موحدة، أما الإسلام فهو عنصر موحد، أي قاسم مشترك، ولا يجب تقليص دور الإسلام إلى مجرد التعبير عن مجموعة سياسية أو حزب سياسي؛ لأننا سنجد مجموعات ستذهب لاحتكار الإسلام والحديث باسمه.

- حزب العدالة يتحرك على حبل مشدود، وليس لديه الثقة ولا الإحساس بشرعية كاملة تمكّنه من توجيه مصير الدولة، ومن ثَم فهو نموذج يفتح الباب واسعًا لإثراء تجربة الإسلاميين في العالم العربي، ويُعدّ مثالاً على تغيير صورة الإسلاميين كما يصر العلمانيون المتطرفون على طرحها، وكما يصر أصوليو الغرب على طرحها أيضًا.

- تشير المعلومات إلى أن تركيا تشهد بناء ما يقرب ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ مسجد سنويًّا، وفي اسطنبول وحدها بُنِي ما يقرب من ٢٧٠٠ مسجد، وتشير دراسة تركية إلى أن عدد المساجد في تركيا يعادل عدد المساجد مجتمعة في ٤٥ دولة مسلمة أخرى.

- فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة بنسبة ٤٧٪ من الأصوات يشير إلى أن الخيار المرجح، والذي يتعمق ويتسع هو تجاه الإسلام، فأداء ذوي الجذور الإسلامية في الفترة الأولى لحكمهم استطاع أن يجذب ثقة الناس إليهم إلى درجة أن «التوسياد» -وهو أكبر تجمع مالي وصناعي لرجال الأعمال العلمانيين- وقف في مواجهة العسكر لصالح خيار حزب «العدالة والتنمية».

- يمكن لتركيا كقوة إقليمية مهمة في المنطقة أن تملأ الفراغ الذي تسعى أمريكا لخلقه؛ بإضعاف بعض دول المنطقة المحورية كمصر والسعودية، كما يمكنها أن توازن محاولات التمدد الإيراني في المنطقة، خاصة في الخليج والعراق.

تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي ـ العلماني

د. كمال حبيب: متخصص في شئون تركيا والجماعات الإسلامية

من منظور استراتيجي لا يشك مراقب أو باحث -أيًّا كانت هويته- أن مستقبل التدافع الإسلامي – العلماني في تركيا محسوم لصالح الإسلام، والتيار الاجتماعي الذي يمثله، وأن العلمانية تواجه أُفُولاً على المستوى الفكري والسياسي والأخلاقي في تركيا، كما في العالم كله، وأكبر دليل على ذلك نتائج الانتخابات الأخيرة التي حقَّق فيها حزب العدالة والتنمية التركي اكتساحًا غير مسبوق؛ إذ حصل على نسبة ٤٧٪ من الأصوات (٣٤٠) مقعدًا في البرلمان، وكان الحزب قد حصل في الانتخابات السابقة التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢م على ٣٤٪ من الأصوات (٣٦٣)، وتراجع نصيب الحزب من المقاعد بسبب نجاح حزب الحركة القومية وتجاوزه حاجز الـ١٠٪ اللازم لدخول البرلمان، وحصوله على ١٤٪ من أصوات الناخبين؛ بسبب تأجج المشاعر القومية بين الأتراك ضد حزب العمال الكردي، أما حزب الشعب الجمهوري، والذي حصل على ٢١٪ من الأصوات، وهي نفس الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات السابقة؛ فإن نسبة المقاعد التي يمثلها في البرلمان انخفضت من ١٧٨ مقعدًا إلى ١١٠ مقاعد، فنتائج الانتخابات -التي لا تعرف التزوير في تركيا- تشير إلى أن قطاعًا أوسع ممن يؤمنون بالعلمانية في تركيا يتركونها، ويتجهون للتصويت لحزب العدالة والتنمية، والذي ينفي عن نفسه صفة الإسلامية لكنه يؤكد الهوية الإسلامية لتركيا، والتي لا يمكن هدرها أو تقويضها، فالهوية الإسلامية للحزب هي علامة دالة لا يمكن تجاهلها أو إغفالها. والحزب بذلك هو أول حزب في تركيا يمكنه تحقيق تقدم في الانتخابات الثانية له على مدى خمسين عامًا.

المنهج الذي نستخدمه كأداة للتحليل في مقاربتنا لفهم التحولات التركية هو «منهج دراسة الحالة»، بمعنى التعمق فيما يجري داخل تركيا، دون الوصول إلى تعميمات متجاوزة لها، مع التركيز على ما نطلق عليه دائمًا «الفروق الاجتماعية والسياسية»، والتي تعني أننا بصدد التعامل مع مجتمعات وأمم وخبرات متعددة وليس مجتمعًا أو أمة أو خبرة واحدة، وهو ما يمكننا من المقارنة ومعرفة الأشباه والنظائر، وأن الحَكَم على مجمل ما يجري ليست معايير عقدية مسبقة، وإنما معايير واقعية متصلة «بريح التغيير والتحول» إلى أية قبلة أو جهة، ومن ثَم فالسياسة الشرعية التي تزن المصالح والمفاسد هي المعيار هنا.

سنعالج هذا الموضوع من خلال خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: التحدي العلماني الأتاتوركي للإسلام.

المبحث الثاني: الاستجابة الإسلامية المُقَاوِمَة للعلمانية.

المبحث الثالث: خبرة حزب العدالة والتنمية في الحكم.

المبحث الرابع: ملامح النموذج التركي وحدود تأثيره.

المبحث الخامس: مستقبل الواقع الإسلامي في تركيا.

المبحث الأول
التحدي العلماني الأتاتوركي للإسلام

١- أسس «أتاتورك» حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٣م، وكانت الخلافة لا تزال قائمة، واتخذ الدين سُلّمًا لمقاصده؛ لمنازعة سلطة الخليفة، ولإعطاء وَهْم كاذب عند الجماهير بأن حركته إسلامية، وحين وَجَد أن «مجلس الأمة الكبير الأول» به عدد كبير من علماء الإسلام ألغاه، وأجرى انتخابات جاءت بمجلس جديد هو «مجلس الأمة الكبير الثاني» هيْمَن عليه حزبه، وأصبح هو رئيسًا له، كما أصبح حزبه هو حزب الأغلبية بلا معارضة، وأقر هذا المجلس «معاهدة لوزان» التي منحت تركيا المعاصِرة استقلالها، واعترفت بحكومة «أنقرة»، واشترطت إلغاء الخلافة ضمن أربعة شروط، عُرفت بشروط «كرزون» الأربعة، وأعلنت الجمهورية ليلة ٣٠ أكتوبر ١٩٢٣م، وأصبح «أتاتورك» رئيسًا للجمهورية.

أسس «أتاتورك» حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٣م، وكانت الخلافة لا تزال قائمة، واتخذ الدين سُلَّمًا لمقاصده؛ لمنازعة سلطة الخليفة، ولإعطاء وَهْم كاذب عند الجماهير بأن حركته إسلامية.

٢- أعد مشروع قانون لإلغاء الخلافة؛ باعتبارها زائدة في التاريخ العثماني؛ على حد قول «عصمت أينونو» الذي أصبح رئيس الوزراء ورئيس حزب الشعب الجمهوري، ووافق «مجلس الأمة الكبير» على ثلاثة قوانين في ٣ مارس ١٩٢٤م، وهي: إلغاء الخلافة، وإخراج جميع أفراد الأسرة العثمانية في ظرف عشرة أيام، وإلغاء وكالة الأوقاف الشرعية، وإلغاء وكالة الأركان الحربية العمومية.

٣- صدر دستور علماني جديد للدولة عُرف بقانون «التشكيلات الأساسية، رقم ٤٩١» في ٢٠ أبريل ١٩٢٤م، وظل هذا الدستور هو دستور تركيا، حتى عام ١٩٦٠م، وبمطالعة هذا الدستور نجد أنه تعرض لأكثر من سبعة تعديلات، كلها كانت باتجاه علمنة الدولة، وإلغاء أي أثر يدل على الإسلام، فالمادة الثانية من الدستور، والتي كانت تنص على «أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، ولغتها هي اللغة التركية، ومقر عاصمتها مدينة «أنقرة» ألغي منها الإشارة إلى الدين الإسلامي.

٤- لم تتوقف عجلة العلمانية عند حد؛ حيث تم تعديل مواد الدستور التي تشير إلى قَسَم رئيس الجمهورية ونواب الشعب (بالله)، وأصبحت أقسم بشرفي، وحذفت عبارة «تطبيق الشئون الدينية» من مهام البرلمان، وتم إلغاء المدارس الدينية والمسيحية باسم «قانون توحيد المدارس»، وبعدما كان عدد طلاب المدارس الدينية الإسلامية عام ١٩٢٣-١٩٢٤م يربو على الألفين وصل إلى الصفر عام ١٩٣١-١٩٣٢م، وأبطلت وظيفة شيخ الإسلام.

٥- في فبراير ١٩٢٦م تم إقرار القانون المدني الذي استبدل قوانين الشريعة بالقوانين الوضعية، فأخذ القانون المدني من سويسرا، وقانون العقوبات من إيطاليا، والقانون التجاري من ألمانيا وإيطاليا، وقانون المرافعات من سويسرا وألمانيا، وقانون الجنايات من ألمانيا، وأدخل فيها كلها أَوْفَق الأحكام الواردة في القانون الفرنسي.

٦- تم إلغاء الحروف العثمانية، واستبدلت بالحروف اللاتينية، وتم تغيير الأعداد، وفي عام ١٩٣٤م تم تغيير الألقاب التي كانت سائدة في العصر العثماني، ومنحت المرأة حق الترشُّح والانتخاب، واستطاعت ١٨ امرأة أن تدخل البرلمان عام ١٩٣٥م.

٧- أَمَر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وأصبح الدعاء والصلاة باللغة التركية، وسعى لتطهير اللغة التركية من أية آثار للغة العربية والكردية والفارسية واليونانية، وألف اللجان ودشَّن القوانين لتعميم اللغة التركية، وتجريم من لا يستخدمها في جميع مناحي الحياة.

٨- فرَض الاختلاط على المرأة التركية، وأبطل الحجاب والنقاب، وصارت المرأة التركية سافرة الوجه، وأحل التقويم الميلادي محل التقويم الهجري، وأبطل استعمال المقاييس والموازين الشرقية، واستعاض عنها بالمقاييس والموازين الغربية، وأجبر جميع الموظفين على استخدام الحروف الإفرنجية، وأمر بعزل كل موظف يستعمل الحروف العربية، كما أمر بحرمانه من جنسيته التركية، وأمر بعدم الإفراج عن المسجونين بعد الانتهاء من عقوبتهم إذا لم يتعلموا القراءة والكتابة بالحروف الإفرنجية.

٩- أبطل لبس الطربوش بالنسبة للموظفين في ٣ سبتمبر عام ١٩٢٥م، وبالنسبة لجميع المواطنين في ٢٠ نوفمبر من نفس العام، وفرض القبعة الإفرنجية، واستبدل الأزياء الشرقية بالملابس الغربية، وحذا النساء حذو الرجال، ولبسن الملابس الغربية والقبعة الإفرنجية، وأبطل جميع الطرق الصوفية والتكايا، وجعل العطلة الأسبوعية يوم الأحد بدل الجمعة، واستبدل التحية الشرقية بالتحية الغربية، وساوى بين الرجل والمرأة في كل شيء في الحقوق السياسية والواجبات الوطنية، وفي الحقوق المدنية والانتخابات والتجنيد والمواريث.

١٠- في ٣ فبراير عام ١٩٣٧م، وقبل موته بعام واحد أقر العلمانية كعقيدة سياسية للدولة، وعدلت المادة الثانية لتصبح «دولة تركيا جمهورية قومية شعبية دولتية علمانية، وثورية مركزية ومتطورة»، وكما يقول «محمد يشار» في كتابه المهم «الأحزاب السياسية في تركيا .. دور الإسلام»: «إنه من الممكن أن نتصور أنه عندما توفي «أتاتورك» عام ١٩٣٨م كانت البلد كلها قد تحولت إلى كيان علماني بحت، وأن الإسلام اختفى من أجل الصالح العام، إلا أن الوضع لم يكن كذلك، فعلى الرغم من كون الجزء المسيطر من الصفوة المتعلمة تحول تمامًا إلى كيان غربي، إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام».

المبحث الثاني

الاستجابة الإسلامية المُقَاوِمَة للعلمانية

١- قاوم المجتمع المسلم العثماني الشرقي إجراءات «أتاتورك»، الذي حاول من خلالها أن يقطعه عن دينه وتاريخه وثقافته وهويته؛ فكانت هناك معركة كبرى هي معركة «الطربوش والقبعة»، فقد رفض المسلم التركي الصلاة بالقبعة، واعتبرها عنوانًا للكفر وتقليدًا للغرب، وكثير من العلماء أفتوا بتحريم ارتدائها، بل أفتوا بكفر من يلبسها، وأُعدِم العشرات من العلماء بسبب رفضهم لارتدائها، وفي مرعش قال أحد علماء الدين وهو على المشنقة: «إن القبعة من علامات الكفر ولبسها كفر، وإنني أحمد الله أنني أموت دون أن ألبسها»، وترك العديد من العلماء ووجهاء المجتمع البلاد بسبب رفضهم اعتمار القبعة.

٢- بعد وفاة «أتاتورك» ومجيء «عصمت إينونو» للسلطة عبَّر عن تشدد أكثر قسوة وضراوة في تطبيق العلمانية، وعمَّق الطابع الديكتاتوري للدولة، بيد أن التحالف الاجتماعي الاقتصادي الذي قامت عليه «الأتاتوركية» بدأ يتعرض للتفكيك، وظهرت قوًى اجتماعية واقتصادية جديدة مناوئة للعلمانية، كما أن الفساد والانتهازية والنهب، وتغليب المصالح الشخصية انتشر بشكل واسع، ومن هنا بدأت الدولة مكرهة في رد الاعتبار للإسلام، فتقرر عودة الوعاظ إلى الجيش سنة ١٩٤٠م، وأعيدت مقررات التعليم الديني في المدارس الابتدائية، وأعيد تأسيس كلية الإلهيات، وافتتحت عام ١٩٤٩م.

٥- بدأت العلمانية تُطرَح على النقاش العام داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه، وثار جدل عام ١٩٤٦م حول ضرورة دعم الروح الوطنية في مواجهة التيار الشيوعي من خلال الدين، واقتنع بعض أعضاء الحزب بأن السياسة المعادية للدين من جانب الدولة تدمر الأخلاق، ومن هنا سمحت الدولة للمدارس الدينية الخاصة بمباشرة عملها

في سبتمبر ١٩٤٧م، وقررت وزارة التعليم جعل مادة الدين اختيارية في المدارس الأولية، ثم قررت على وجه السرعة فصولاً دراسية للأئمة والخطباء في ٢٠ مايو ١٩٤٨م بدأت في يناير ١٩٤٩م بأنقرة واسطنبول، ثم تبعتها بعد ذلك مدن أخرى، ثم انتظمت الدراسة بعد ذلك في مدرسة الأئمة والخطباء، كل هذه التحولات تتم في ظل سياق علماني صارم، تحميه قوة الانكشارية الكمالية، ولكن العلمانية لم تصمد أمام إصرار الشعب التركي على التمسك بدينه وهويته.

٦- مع بداية التعددية الحزبية في تركيا عام ١٩٤٦م استطاع الحزب الديمقراطي بقيادة «عدنان مندريس» أن يحقق فوزًا كاسحًا على حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام ١٩٥٠م، وظل يحكم البلاد حتى عام ١٩٦٠م، وهذه العشر سنوات هي التي شهدت ما نطلق عليه «بدايات الإحياء الإسلامي» في تركيا، فرغم علمانية الحزب إلا أنه اعتبر أن الإسلام هوية للبلاد، كما في الدول المسيحية وقال: «نعلن بأن تركيا مسلمة، وستبقى مسلمة، ويجب عدم إبقاء الطفل بعيدًا عن تعاليم الدين الذي يعد حقًّا من حقوقه الطبيعية»، وسمح الحزب بعودة الأذان باللغة العربية، وأن تكون الصلاة باللغة العربية، وعودة تلاوة القرآن لبرامج الإذاعة التي تبث من أنقرة، وعودة حصص التربية الدينية للمدارس، وتخصيص حصص من ميزانية الدولة للتعليم الديني في مدارس الأئمة والخطباء، وتقررت حصص التربية الدينية في المدارس الثانوية، وأعيد فتح معهد الدراسات الإسلامية في اسطنبول، ونشطت حركة المطبوعات والنشر الإسلامية، وزاد عدد النساء اللاتي يرتدين الحجاب، وزاد عدد الأشخاص الذين يبادرون إلى بناء المساجد منذ عام ١٩٥٠م، وزاد عدد المراكز الإسلامية التي تبنى بالجهود الذاتية، وزاد عدد الحجاج الذين يرغبون في أداء فريضة الحج، وزاد عدد الصائمين في رمضان، وزاد الاستشهاد والاقتباس من القرآن الكريم بين العامة، وانتشرت المكتوبات الدينية في الأماكن العامة كالمتاجر ووسائل المواصلات، وزاد الاهتمام بما يجري في العالم الإسلامي، وزاد عدد الجمعيات الإسلامية الأهلية، وشهدت مديرية الشئون الدينية توسعًا هائلاً في اختصاصاتها.

وكتب أحد نواب الحزب الديمقراطي في مجلة BUYUK CIHAD - الجهاد الكبير- : «الأمة ليست ممتنة لقيام «أتاتورك» بالثورة، الأمة يجب أن تبحث عن حل في القرآن الكريم»، وكسَّر أعضاء «الطريقة التيجانية» تماثيل «أتاتورك»، وأشار «مندريس» في عام ١٩٥٧م إلى أن تركيا في السنوات السبع المنقضية بني بها أكثر من ١٥ ألف مسجد، وأدت نجاة «مندريس» من حادث طائرة إلى الاقتراب بقوة من الإسلام، وهو ما جعل العديد من الباحثين ينظرون إلى الحزب الديمقراطي نفسه باعتباره أحد تجليات الإحياء الإسلامي.

وفي الخمسينيات تم الاعتراف بحركة الشيخ «سعيد النورسي»، وأعيد إليها الاعتبار، وتوطدت العلاقة بينها وبين الحزب الديمقراطي، الذي كانت تصوت له الحركة بشكل علني.

٧- في الستينيات وبعد انقلاب عام ١٩٦٠ الذي قاده الجنرال «جمال كورسيل» تجذر الإسلام في نفوس أبناء الشعب التركي، فقد زاد عدد الذين التحقوا بمدارس الأئمة والخطباء حتى وصل إلى ٥٠ ألف طالب في أوائل السبعينيات، وبني ما يقرب من ستة آلاف مسجد في الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٤م، وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن على نطاق واسع تحت إشراف إدارة الشئون الدينية الرسمية، وازدادت المطبوعات الإسلامية المبسَّطة التي تعلِّم الناس العبادات والدين والأخلاق، وخاصة أطفال المدارس، وظهرت كتب لتعليم اللغة العربية، ومجموعات لكتب التاريخ الإسلامي، وترجمات لكتب السنة مثل: البخاري ومسلم، وبعض أعمال أبي حامد الغزالي، وظهرت ترجمات كبار الكتاب والمفكرين الإسلاميين في مصر وباكستان،

من أمثال: سيد قطب، وأبي الأعلى المودودي، «وقُدِّرَ عدد الكتب الإسلامية المطبوعة في منتصف الستينيات بثلاثمائة كتاب، ولكنها كانت تباع بكميات مهولة جدًّا، وبشكل عام فإن فترة الستينيات كانت تعبيرًا عن تجاوز الحركة الإسلامية للأرضية التي اغتصبتها العلمانية الكمالية، وكانت تعبيرًا عن فترة الانتقال من الاستئصال إلى المدافعة.

٨- في السبعينيات تأسس حزب «النظام الوطني»، وهو أول حزب مستقل يعبر عن القوى الاجتماعية والسياسية الإسلامية، ولكنه أغلق بعد انقلاب ١٢ مارس عام ١٩٧١م؛ لتهديده العلمانية والعمل ضد مبادئ أتاتورك، ثم تأسس حزب السلامة الوطني في يناير عام ١٩٧٣م، وأغلق هو الآخر مع انقلاب ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٠م، ثم عاد الاتجاه الإسلامي الذي يقوده «أربكان» فأسس حزب الرفاه عام ١٩٨٣م، والذي استطاع أن يحصل على أعلى الأصوات في الانتخابات البرلمانية لتركيا عام ١٩٩٥م (٢١.٣٪) أي ستة ملايين صوت، وشكَّل الحكومة بالائتلاف مع حزب الطريق القويم بقيادة «طانسو شيللر» في يونيه عام ١٩٩٦م، وظل في الحكم عامًا، ثم تم الانقلاب الأبيض (انقلاب ما بعد الحداثة) على رئيسه وطرده من الحكومة، وتسليمها إلى حزب «الوطن الأم» الذي يقوده مسعود يلماز.

المبحث الثالث
خبرة حزب العدالة والتنمية في السلطة منذ ٢٠٠٢م

١- تأسس حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١م بعد إغلاق حزب الفضيلة الذي ورث تقاليد الخبرة الأربكانية في الممارسة السياسية، وكان جيل الوسط في الحركة الإسلامية التركية، والذي يمثله «جول وأردوغان وبولنت إرينج»، قد توصلوا إلى أن الخط الذي يمثله «أربكان» في ظل نظام علماني صارم، لن يقود تركيا إلى بر الأمان؛ لذا غيَّروا من استراتيجياتهم وتكتيكاتهم في مواجهة هذا النظام عن طريق تبني مشاكل الناس الحياتية واليومية؛ بعيدًا عن النظريات الكبرى، والأيديولوجيات الواسعة التي كان يدعو إليها «أربكان»، خاصة وأن أغلب جيل الوسط هذا كانت لديه خبرة ناجحة في ممارسة ما يمكن أن نطلق عليه «السياسات المحلية» في البلديات التي نجحوا نجاحًا ساحقًا في إدارتها، ومنحتهم الثقة والشعبية، فأرادوا تعميم هذا المنهج على مستوى «السياسات العامة»، وهم يتبنون أيديولوجية أطلقوا عليها «الديمقراطية المحافظة» التي تقوم على نبذ الصراع والاستقطاب بين القوى السياسية، واعتماد التوفيق بين مختلف القوى السياسية بإيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع، وهم يرون أن الحزب إنما هو عمل سياسي وليس ديني في مجتمع أغلبيته مسلمة، وهم يميزون بين الدين والسياسة، ولكنهم لا يفصلون بينهما، بمعنى أن السياسة لا تُمارس بدون قيم دينية، ولكن الدين له مجاله، والسياسة لها مجالها، ومن ثَم هو ينفي عن نفسه كونه حزبًا إسلاميًّا، وهو يقبل العلمانية ويفسرها من المنظور الإنساني لها، كما في الغرب بمعنى احترام حق الإنسان واختياره، والإيمان بالتعددية والديمقراطية، واختيار الناس والتحول من الدولة العميقة إلى الدولة الشفافة الطبيعية، ويحتار المحللون في توصيف حزب العدالة والتنمية كظاهرة اجتماعية وسياسية، فالبعض يصفهم بأنهم «إسلاميون سابقون»، والآخرون يصفونهم بأنهم «إسلاميون تجديديون»، وآخرون يتحدثون عن «ما بعد الإسلام السياسي»، وبصرف النظر عن توصيفهم فهم تعبير عن شريحة واسعة من القوى في تركيا تتراوح بين إسلاميين اتجهوا ناحية الواقعية، وعلمانيين يرفضون الاتجاه الدولتي، ويدعو للتحرر من الفاشية الكمالية، وقوى شبابية تبني آمالاً كبيرة على الالتحاق بعالم الاتحاد الأوروبي.

وبشكل عام فإن حصول الحزب على ٣٤٪ من الأصوات يشير إلى جذبه للأصوات التي تعبر عن التيار الإسلامي في تركيا، والتي تتراوح بين ١٥-٢٠٪ بالإضافة إلى قوى متعددة أخرى بعضها بالتأكيد علماني، لكنه لا يثق في المعارضة التي يعبر عنها التيار العلماني.

٢- استطاع حزب العدالة والتنمية أن يغير السياسة التركية، وأن يجدد شبابها بعد فقدان أحزاب اليمين واليسار والأحزاب القومية لتعاطف المواطنين معها، فقد تنافس في انتخابات نوفمبر عام ٢٠٠٢م مرشحو ١٨ حزبًا، ولم يستطع أن يتجاوز حاجز الـ١٠٪ إلا حزبان فقط، هما حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، فيما وُصف بأنه «انقلاب مدني»، ووُصف بأنه هزيمة للعسكر وللاتجاه الدولتي الذي حاول أن يحاصر الحزب، ويقلِّص فرصه في الفوز، وشكّل الحزب الحكومة برئاسة «عبد الله جول» أولاً، ثم «طيب أردوغان» ومن خبرة السنوات التي قضاها في الحكم، فإن تجاوز الحزب للأزمة الاقتصادية التي كانت تركيا تعيشها قبل مجيئه من خلال زيادة الاستثمارات التي وصلت لعشرين مليار، وإلغاء الأصفار الستة من أوراق العملة التركية، وانخفاض معدل الفائدة، وتعاظم دخل السياحة إلى حوالي ٢٠ مليار، وتسعى حكومة العدالة والتنمية إلى رفع مستوى دخل المواطن التركي لعشرة آلاف دولار، كما تسعى للتحرر من ديونها الخارجية، وترفع الحكومة خطة الانضمام كعضو كامل العضوية بالاتحاد الأوروبي؛ وذلك لتعديل النظام السياسي، ووافقت دول الاتحاد الأوروبي فعلاً على الدخول في مفاوضات مع تركيا للدخول إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م، وهناك مصاعب كثيرة تواجه ذلك، لكنها أحد الأوراق المهمة في يد حزب العدالة والتنمية.

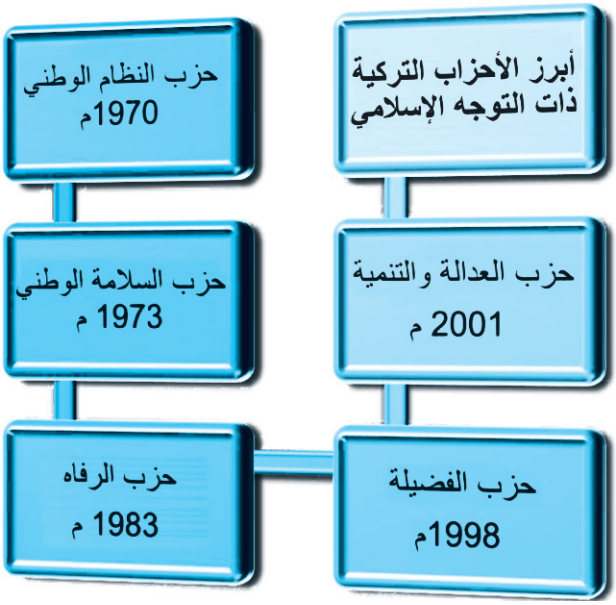

٣- الانتخابات الأخيرة التي جرت في تركيا في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م أثبتت أن خيار الشعب التركي لا يزال مع تجربة العدالة والتنمية؛ إذ استطاع الحزب أن يحصل على ٤٧٪ من الأصوات محققًا بذلك تقدمًا عن نتائج الانتخابات الماضية (٣٤٠ نائبًا)، كما استطاع مرشحه لانتخابات الرئاسة «عبد الله جول» أن يفوز بالمنصب بعد معركة كبيرة مع التيار العلماني الذي اضطر في النهاية أن يسلم بأن يتولى منصب رئيس تركيا شخص له جذور إسلامية وزوجته محجبة، وكما يقول «أربكان» نفسه فإن المواطن التركي صوَّت للعدالة والتنمية لمنع «تسونامي» علمانية ضد الإسلام، ولمنع عاصفة العلمانية ممثلة في «أحمد نجدت سيزار» رئيس الجمهورية، والجيش وبيانه على الإنترنت في ١٧ أبريل للحفاظ على العلمانية، وحزب الشعب والمظاهرات المليونية التي أخرجها كلها قادت الجماهير للتصويت لحزب العدالة والتنمية ضد العلمانية الاستئصالية، وأصبح حزب العدالة والتنمية يمثل مركز الحياة السياسية في تركيا، والتي أصبح لها مغزًى ومعنًى، ولدى حكومة العدالة والتنمية تحديات كثيرة: أهمها تعديل دستور ١٩٨٢م الذي وضعه انقلابيو عام ١٩٨٠م، والتحولات العامة تتجه لصالح تجربة العدالة والتنمية في الحكم، والتي لا تزال محاولة غضة لا يمكن القطع بالحكم النهائي عليها.

المبحث الرابع

ملامح النموذج التركي وحدود تأثيره

١- يمكننا القول: إن هناك «استثناءً تركيًا» أي حالة تركية خاصة، هذه الحالة التركية، وكما يقول «شريف ماردين»، جعلت الدولة تسبق الدين بخطوة، فالتركي لا يمكنه أن يعيش بدون دولة، ولذا فإن الدولة عندهم هي كيان له مكانة محترمة تصل إلى حد التقديس، والخلافة العثمانية مكوناتها في الواقع كان الجيش «البيروقراطية العسكرية»، ثم «البيروقراطية الإدارية المدنية»، ثم «رجال الدين»، وكان لرجال الدين مكانة قوية داخل النظام السياسي العثماني في مرحلة قوة الدولة، ولكنه مع بدايات ضعفها وهزيمتها أمام الغرب عسكريًا بدأت مكانة رجال الدين تضعف داخل منظومة الدولة العثمانية، إلى حد أن رجال الدين كفوا عن القيام بأدوارهم السياسية، ومن هنا بدأ يحدث نوع من الانفصال بين الدين والدولة، خاصة في فترة التنظيمات التي بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر، وتعمق هذا الانفصال حتى بلغ منتهاه مع سقوط الخلافة، والطبيعة الأوروبية للدولة هي جزء منها، وعرفت الدولة نماذج لتسامح غير مسبوق مع غير المسلمين خاصة الأرثوذكس، الذين استخدمتهم في مواجهة عدوها الرئيسي من الكاثوليك.

فالنموذج العثماني هو نموذج يعبر إلى حد كبير عن مفهوم الدولة الحارس بمعنى الدولة التي لا تتدخل في حياة مواطنيها، وإنما يتركز دورها بشكل أساسي في إدارة العلاقات بين الجماعات المكونة لها، وحفظ التوازن في العلاقات بينها بما لا يقود إلى توتر، أي أن الدولة لم تكن تحمل وظيفة «عقدية» بالمعنى الذي تفهمه الحركات الإسلامية الإحيائية اليوم، وإنما كان لها دور سياسي بالأساس هدفه الحفاظ على استمرار الدولة؛ لأنها حامية الدين وبدونها يكون الدين في خطر، أي أننا أمام نموذج يغلِّب فكرة التوازن والتوفيق والتعايش لمجموع الجماعات التي تعيش داخل الدولة على الاستقطاب والصراع والمواجهة.

٢- نموذج العدالة والتنمية في تقديرنا يمثل استمرارًا لتقاليد الدولة العثمانية، وفكرة «الديمقراطية المحافظة»، التي يتبناها الحزب، هي أقرب لروح التقاليد العثمانية، بينما نموذج «الأتاتوركية» هو تجاوز للنموذج العثماني لمحاولته إلغاء الدين طلبًا للحداثة الغربية العلمانية، وهي تستبطن في الواقع نزعة كلية ثيوقراطية ترفض التعدد وترفض الآخر، ويستخدم ذلك النموذج القوة لفرض أيديولوجيته، ونموذج «الأربكانية» هو تجاوز للنموذج العثماني أيضًا؛ لأنه يعبر عن حالة استقطاب وينزع نحو الصراع والمواجهة، ويرفض التوفيق وإدارة شئون الجماعة على أساس من التراضي العام، كما في النموذج العثماني، وحتى نموذج العدالة اليوم حين يتجه للاندماج في الاتحاد الأوروبي فهو يعبر عن الروح الأوروبية الكامنة في التقاليد والخبرة العثمانية، والنموذج العربي مختلف إذًا؛ فإن الدين هو الأصل والدولة تبع له، ومن ثم فإن أي مسّ للدين أو تهديد له يمثل خطرًا لا يعطي للدولة معنًى، ولا بد أولاً من حفظ الدين، النموذج العربي أقرب للحالة الإحيائية الإسلامية كما تقدمها الحركات الإسلامية، وهنا الفروق في فهم الحالات والتطبيقات المختلفة.

٣- لدينا تحولات كبيرة في الحركة الإسلامية، كلما اتجهت للتعايش مع مجتمعها، وازداد اختيار الشعوب لها، فهناك ميل لدى هذه الحركات لتكون أكثر انتقالاً من الأطراف إلى المركز أو القلب، ليس بمعنى التعبير عن التيار الرئيسي في مجتمعها فقط، وإنما بمعنى مراجعة أفكارها ومواقفها بحيث: إن الكتلة الكبيرة داخل هذه الحركات تميل لأخذ مشروعها لواقع الناس وللواقع الإقليمي والدولي في الاعتبار، فالعديد من الحركات السلفية في الخليج العربي بدأ يتحدث عن الحرية ومقاومة الاستبداد، وإمكان دخول الانتخابات والمشاركة في السلطة.

وحركة الإخوان المسلمين راجعت العديد من مواقفها تجاه الديمقراطية والمرأة وغير المسلمين، والحركات الجهادية راجعت العديد من رؤاها تجاه السلطة والمجتمع والواقع، وبالطبع فإن تأثير النموذج التركي، والخبرة التركية الاستثنائية التي جعلت النظام العلماني يقبل الإسلاميين داخله من خلال تأسيسهم لأحزاب إسلامية خاصة بهم، ودخولهم في ائتلاف مع حزب الشعب، ثم مع الجبهة الوطنية، ثم وصول «أربكان» لكي يكون أول رئيس وزراء إسلامي في نظام علماني، هذه الخبرة لفتت انتباه الإسلاميين في العالم العربي، وأعتقد أنها أثرت بقوة على تحولات هامة في أفكار جيل الوسط الإسلامي المصري، وجيل الوسط الإسلامي في المغرب وإندونيسيا تجاه التحول للعمل السياسي، والتفكير في تأسيس أحزاب إسلامية، وهناك بالفعل العديد من الأحزاب أطلق على نفسه اسم «العدالة والتنمية» كما في المغرب، لكن يبقى القول: إن النموذج التركي ناجح في سياق الخبرة التركية، ولكنه ليس قابلاً للتعميم.

٤- النموذج التركي للعلاقة بين الدين والدولة، والسياسة والمجتمع، تأسس على قاعدة صوفية، هذه القاعدة لها جذر قوي في الخبرة العثمانية، وهناك طرق صوفية عديدة اليوم لها قوة وتأثير كبير في الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية للأتراك، يأتي على رأسها «الطريقة النقشبندية، والطريقة التيجانية، والطريقة السليمانية، والطريقة النورسية»، وفي ظل النموذج العثماني كانت الطرق الصوفية جزءًا من الدولة، التي ترعى الطرق ومشايخها، والسلطان العثماني نفسه هو زعيم هذه الطرق جميعًا، ولا يوجد إسلامي واحد في تركيا ليس له طريقة صوفية، فأربكان نقشبندي، وطورجوت أوزال نقشبندي، والنقشبنديون اليوم يؤيدون «حزب العدالة والتنمية»، كما يؤيده النورسيون أيضًا وهم بالملايين، فالطرق الصوفية هي القاعدة الاجتماعية للأحزاب القريبة من الإسلام أو الأحزاب الإسلامية.

ولعمق مفهوم الدولة في نفسية التركي ولعمق التأثير الصوفي في وجدانه؛ فإن الإسلاميين الأتراك لم ينظروا للدولة التركية في الفترة الكمالية باعتبارها جاهلية؛ كما عبر «سيد قطب» مثلاً في ظل النظام الناصري، ولكنهم اعتبروها دولتهم، ومارسوا الصراع مع العلمانية على أرضية إنقاذ الدولة والدين من وحشية الكمالية، وأظن أن العدالة والتنمية هي جزء من هذا الصراع.

٥- المكون الصوفي في النموذج التركي يجعله أميل لفسح المجال أمام عمل الإسلاميين وحركتهم ومناشطهم، مع التمييز بين المجال الديني والسياسي، أي قصر المجال الديني على المتخصصين في الدين، وفي المجالات المتصلة به (الصلاة، الزكاة، المناسك، الدعوة، الصدقة، أعمال البر، الحج، حسن الخلق، الحجاب للمرأة، الإحسان إلى الآخرين)، ويقوم بالإفتاء والوعظ والتوجيه في كل ذلك متخصصون في علوم الدين، وفي المجال السياسي قصره على السياسيين الذين يقومون بإدارة الدولة أو الأحزاب أو النقابات، وأن يكون ذلك على أساس علوم الإدارة والسياسة في اتخاذ القرارات وإدارة الشئون العامة، ولا يتدخل في ذلك رجال الدين، كما لا تكون على أساس الدين، وإنما على أساس البرامج.

وينظم كل ذلك الدستور والقوانين واللوائح، والتمييز يختلف عن فصل الدين عن السياسة، فالسياسة لا تُمارَس بدون قيم، ولكن لا يُستخدم الدين لأغراض متصلة بها، وفي ذلك يقول أردوغان «يسألنا الناس عن مسائل دينية بينما نحن لسنا مفتين، بل حزبًا سياسيًّا»، ويرفض «أحمد داود أوغلو» أحد مفكري حزب العدالة مفهوم الحزب الإسلامي؛ لأن الحزب برأيه قوة انقسامية وليست موحدة، أما الإسلام فهو عنصر موحد أي قاسم مشترك، ولا يجب تقليص دور الإسلام إلى مجرد التعبير عن مجموعة سياسية أو حزب سياسي؛ لأننا سنجد مجموعات ستذهب لاحتكار الإسلام والحديث باسمه.

٦- نحن أمام نموذج مختلف للعلاقة بين الدولة والدين والحركة الإسلامية، وهذا النموذج له سياق علماني ينص على العلمانية في الدستور، ويعتبرها مادة غير قابلة للتغيير، وفي نفس الوقت يسمح للإسلاميين بتنظيم أنفسهم من داخل الدولة العلمانية، والإسلاميون قبلوا منذ وقت مبكر قواعد اللعبة السياسية؛ التي تستبعد الدين من العملية السياسية بالكلية، واستطاع الإسلاميون تجاوز مجرد كونهم عاملَ توازن داخل النظام، إلى أن أصبحوا قلب النظام السياسي ومركز الحياة السياسية، ووصل «أربكان» الإسلامي إلى سُدَّة رئاسة الوزراء في نظام علماني، ثم وصل «عبد الله جول» ذو الجذور الإسلامية إلى رئاسة الدولة، والجيل الذي يمثله «أردوغان» يحاول التوفيق بين الإسلام والديمقراطية والحداثة والغرب، ويدعو للانضمام الكامل للاتحاد الأوروبي، وكل هذا في ظل سياق دولة عميقة، يمكنها في أية لحظة أن تهدم المعبد على رءوس الجميع.

ومن ثم فحزب العدالة يتحرك على حبل مشدود، وليس لديه الثقة ولا الإحساس بشرعية كاملة تمكِّنه من توجيه مصير الدولة، ومن ثم فهو نموذج يفتح الباب واسعًا لإثراء تجربة الإسلاميين في العالم العربي، ويعد مثالاً على تغيير صورة الإسلاميين، كما يصر العلمانيون المتطرفون على طرحها، وكما يصر أصوليو الغرب على طرحها أيضًا، فنموذج العدالة والتنمية -الذي يعبر عن الوصول للسلطة دون امتلاك برنامج واضح يمكنه من تحويل المجتمع والأمة إلى الإسلام- هو محل انتقاد في العالم العربي، ولا يمكن قبوله بهذه الصيغة، فحالة تركيا تظل استثناءً لا يمكن تعميمه أو تحويله إلى نموذج للتصدير، كما ترغب أمريكا في حديثها المتكرر عن «النموذج التركي».

حالة تركيا تظل استثناءً لا يمكن تعميمه أو تحويله إلى نموذج للتصدير كما ترغب أمريكا في حديثها المتكرر عن «النموذج التركي».

المبحث الخامس
مستقبل الواقع الإسلامي في تركيا

١- بالنسبة للوجود الإسلامي في تركيا فإن البلاد تشهد رسوخًا لم تعرفه من قبل للمؤسسات الإسلامية، وعلى رأسها المساجد فهناك حوالي ٨٠ ألف مسجد في تركيا، يتولى الخطابة فيها خريجو مدارس الأئمة والخطباء، وتشير المعلومات إلى أن تركيا تشهد بناء ما يقرب ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ مسجد سنويًّا، وفي اسطنبول وحدها بُنِيَ ما يقرب من ٢٧٠٠ مسجد، وتشير دراسة تركية إلى أن عدد المساجد في تركيا يعادل عدد المساجد مجتمعة في ٤٥ دولة مسلمة أخرى، وهناك «رئاسة الشئون الدينية والأوقاف»، وهي تعيِّن الخطباء والمفتين للضواحي، وتتبع رئاسة الوزراء، ويشرف عليها وزير دولة، ويتبعها ٨٥ ألف موظف، والمبالغ المخصصة لخدمة الأغراض الدينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة تعادل تقريبًا ما تنفقه الدولة على ميزانية التعليم، وفي مجال الاقتصاد الإسلامي ظهر ما يُعرَف باسم «نمور الأناضول»، وهناك تكتلات اقتصادية إسلامية كبيرة مثل «إخلاص هولدنج، وآسيا فينانس، وأناضول فينانس» واتحاد رجال الأعمال المسلمين يعرف باسم MUSIAD، وهو تجمع ضخم لرجال الأعمال المستقلين المسلمين، ويرفض هؤلاء الربا والفائدة.

والإشارات والرموز الإسلامية التي تستخدمها القوى الاقتصادية الإسلامية -كالبنوك والشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى- مثلت أحد العوامل المهمة لجذب الجمهور التركي المتدين، وتملك الطرق الصوفية خاصة النقشبندية والنورسية أغلب هذه القوة الاقتصادية، ويقدر أحد الخبراء الأتراك أن قوة الاقتصاد الإسلامي في تركيا تبلغ حوالي ١٠-٢٠٪ من الاقتصاد الكلي.

٢- عدد الصحف والمجلات التي تعبر عن التيار الإسلامي في تركيا تبلغ حوالي ٥٠٠ صحيفة ومجلة، فضلاً عن ٣٥٠ محطة إذاعية وأربع محطات تلفزيونية، ويبلغ حجم توزيع الصحف اليومية الإسلامية وفق تقديرات خبراء أتراك ما يقارب المليون نسخة تستأثر صحيفة «زمان» بما يقارب نصفها، ومن الصحف الإسلامية في تركيا «الملي جازيت، ويني شفق»، وهناك جريدة «وقت»، ويمكننا القول: إن ما يُنْشَر في تركيا وحدها؛ معبِّرًا عن التيار الإسلامي من صحف ومجلات، يزيد على كل المنشور في العالم العربي.

٣- فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة بنسبة ٤٧٪ من الأصوات يشير إلى أن الخيار المرجح، والذي يتعمق ويتسع هو تجاه الإسلام، فأداء ذوي الجذور الإسلامية، في الفترة الأولى لحكمهم، استطاع أن يجذب ثقة الناس إليهم، إلى درجة أن «التوسياد» -وهو أكبر تجمع مالي وصناعي لرجال الأعمال العلمانيين- وقف في مواجهة العسكر لصالح خيار حزب «العدالة والتنمية».

ومن هنا فإن الحزب تتسع قاعدته الاجتماعية؛ لتشمل تنويعات متعددة تعبِّر عن مصالحها، وتسعى لدمجها في النظام السياسي، وعلى رأسهم التيار الإسلامي، ويكتسب الحزب اليوم شرعية بنجاحه الكبير وغير المتوقع في البرلمان، بالإضافة لاستحواذه على مؤسسة الرئاسة، ليقوم بتغيير الدستور الذي جاوزه الزمن والتحولات في تركيا، ويؤسس لدستور جديد يمنح الفئات المهمشة في النظام الشرعيةَ، وعلى رأسهم الإسلاميون والأكراد والمحجبات، ومن ثم فإن وضع الإسلاميين في تركيا سوف يتحسن في المستقبل -كما نتوقع- خاصة وأن الكمالية بصيغتها القديمة والعلمانية المتصلبة ليس لها مستقبل.

٤- تشير خبرة واقع الممارسة السياسية لحزب العدالة والتنمية إلى أن هناك توجهًا يمكن وصفه «بالتوجه العربي والإسلامي»، بالإضافة إلى التوجه «للاتحاد الأوروبي» والعالم الغربي، فالإدراك التركي والإدراك العربي كلاهما بدأ يتفاعل تجاه الآخر بشكل إيجابي وفعَّال، وأصبح على خارطة السياسة العربية نقلة واضحة باتجاه علاقة صحية وقوية مع العالم العربي والإسلامي، فالقضايا العربية أصبحت على أجندة السياسة الخارجية التركية مثل: القضية العراقية، وحسن الجوار مع الدول العربية المتاخمة لتركيا، وبناء علاقات اقتصادية قوية مع العالم العربي.

ويمكن لتركيا كقوة إقليمية مهمة في المنطقة أن تملأ الفراغ الذي تسعى أمريكا لخلقه بإضعاف بعض دول المنطقة المحورية كمصر والسعودية، كما يمكنها أن توازن محاولات التمدد الإيراني في المنطقة، خاصة في الخليج والعراق، فتركيا كدولة محورية لا يمكنها أن تقف غير مكترثة تجاه الفرصة السانحة لديها للعب دور إقليمي مهم يرفع الضغط عن المنطقة العربية، ويعيد إليها قدرًا من التوازن، وأفكار قادة الحزب «كأحمد داود أوغلو» تتحدث عن العمق الاستراتيجي لتركيا، سواء بالنسبة للتاريخ أو الموروث الثقافي، أو بالنسبة لدول الجوار الجغرافي ممثلاً في العالم العربي بشكل رئيسي، ثم العالم الإسلامي.

ومن ثَم فقصة تركيا والإسلام والتدافع بين العلمانية والمجتمع المسلم لها دلالة خالدة، وهي أن قوة القمع والقهر لا يمكنها أن تُصْنَع من أعلى أيديولوجية يمكن أن تصبح دينًا للناس، ومن ثم فإن الإسلام ظل صامدًا أقوى من «أتاتورك» و«النخبة» المتغربة، وظل هو الدين الذي لا يمكن لأحد أن يتحداه، وحتى الحديث عن «إصلاحية إسلامية» في تركيا مثل «الكالفنية أو البروتستانتية» لا يمكنها أن تحقق أي نجاح يُذْكَر؛ ذلك لأن الوحي والشريعة كمرجعية عليا لا يمكن لأحد أن يتجاوزها أو يتخطاها، كما يقول المفكر التركي «أحمد داود أوغلو».

المراجع:

١- محمد نور الدين، حجاب وحِرَاب، الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت: رياض الريس، ط١، ٢٠٠١م.

٢- قبعة وعمامة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، بيروت: دار النهار، ط١، ١٩٩٧م.

٣- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة، تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، الرياض: العبيكان، ط١، ٢٠٠١م.

٤- عمرو الشوبكي وآخرون، إسلاميون وديمقراطيون، إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤م.

٥- كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه ١٩٨٣-١٩٩٧م، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

٦- كمال حبيب، تركيا بعد ٧٧ عامًا من العلمانية، http://www.albayan-magazine.com/files/almaniah/index.HTM

٧- الإسلام ينتصر في تركيا، http://www./٢٣٨-albayan-magazine.com/bayan/htm.١٤-bayan

٨- قراءة في مستقبل تركيا بعد نتائج الانتخابات الأخيرة، مجلة البيان، ع٢٤٠، شعبان ١٤٢٨هـ، أغسطس ٢٠٠٧م.

٩- تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة، مجلة وجهات نظر، ع ١٠٥، السنة التاسعة، أكتوبر ٢٠٠٧م.

١٠- وصايا الباش معلم، حزب العدالة والتنمية التركي يتجه لتأسيس الجمهورية الثالثة، جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠م.

١١- منال لطفي، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، مجموعة حلقات عن تركيا نشرتها جريدة الشرق الأوسط، بدأت نشرها يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧م، ع ١٠٥٥٣.

معلومات إضافية

حزب العدالة والتنمية (PKA)

النشأة:

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قِبَل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي، الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠١م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

تاريخ التشكيل: ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠١م.

رئيس الحزب: رجب طيب أردوغان.

انتُخب رجب طيب أردوغان عمدة اسطنبول السابق، وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، أول زعيم لحزب العدالة والتنمية، الذي يُعتبر الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.

هو الحزب الحاكم حاليًا في تركيا بعد فوزه للمرة الثانية على التوالي في الانتخابات التركية.

التوجه الفكري للحزب:

يثير توصيف حزب العدالة والتنمية إشكالية وجدلاً، فعلى الرغم من أن الحزب ينفي عن نفسه صفة الديني أو الإسلامي بشكل قاطع، ويؤكد احترامه للنظام العلماني في تركيا، إلا أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها بالتيار الإسلامي:

الأول: أن الحزب خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي، ثم وريثه حزب الفضيلة، اللذان أسسهما أبو الإسلام السياسي في تركيا «نجم الدين أربكان».

الثاني: أن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين أو رموز للتيار الإسلامي، حتى قبل تأسيس حزب الرفاه، أبرز وأكبر وعاء لهذا التيار عام ١٩٨٣م، ويأتي على رأس هذه القيادات زعيم الحزب رجب طيب أردوجان، والرئيس التركي عبد الله جول، اللذان يعدان تلميذين لأربكان التصقا به لفترة طويلة.

بالإضافة إلى ذلك يُجمِع الكثيرون من غلاة العلمانيين في تركيا على أن حزب العدالة والتنمية له «أجندة سرية» كحزب إسلامي، ويخفي هذه الأجندة التي يريد تنفيذها خطوة بخطوة وعلى مدى طويل. غير أنه لا يمكن أخذ مثل هذه الاتهامات أو الشكوك دليلاً على أن الحزب إسلامي التكوين

والتوجه، لكن الشيء الثابت أنه لا يشبه الأحزاب العلمانية القائمة، ومن ثم نذهب إلى توصيف جديد يتجاوز التصنيفات القائمة، وهو أن حزب العدالة والتنمية يشكل توليفة أيديولوجية تتمثل في الإسلام الروحي والعلمانية السياسية.

أهداف الحزب:

وفقًا للوثائق الصادرة عن حزب العدالة والتنمية، فإن هناك أحاديث متفاوتة عن أهداف الحزب ومبادئه وأفكاره.

حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

١- تحقيق السيادة، وبدون أي قيد أو شرط، للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات.

٢- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

٣- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا، وفقًا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

٥- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تُتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

أما برنامج الحزب فقد اقتصرت أهدافه في الآتي:

- الديمقراطية.

- التنمية.

- النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة.

شعبيته:

يتمتع الحزب بشعبية كبيرة في الشارع التركي جعلته يحقق اكتساحًا غير مسبوق في الانتخابات التشريعية الأخيرة؛ إذ حصل على نسبة ٤٧٪ من الأصوات (٣٤٠ مقعدًا في البرلمان)، بعدما حقق الفوز

في الانتخابات السابقة التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٢م، وحصل على ٣٤٪ من الأصوات (٣٦٣ مقعدًا في البرلمان).

الانتخابات التركية عام ٢٠٠٢م:

لم ينجح سوى حزبان فقط في تخطي حاجز الـ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهما حزبا: العدالة والتنمية، والشعب الجهوري.

الحزب	نسبة الأصوات
حزب العدالة والتنمية	**٣٤,٢٩٪**
حزب الشعب الجمهوري	**١٩,٣٤٪**

ومن ثَم حصدا كافة مقاعد البرلمان كلٌّ حسب نسبة الأصوات التي نالها، وقد خصم منها ٩ مقاعد فاز بها مستقلون، وكان إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعدًا) وُزِّعَت على النحو التالي:

حزب العدالة والتنمية: ٣٦٣ مقعدًا.

حزب الشعب الجمهوري: ١٧٨ مقعدًا.

المستقلون ٩ مقاعد.

الانتخابات التركية عام ٢٠٠٧م:

في هذه الانتخابات نجح ثلاثة أحزاب في تخطي نسبة الـ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهم: حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري المؤيَّد من قِبل الجيش، وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد.

الحزب	نسبة الأصوات
حزب العدالة والتنمية	٤٧٪
حزب الشعب الجمهوري	٢١٪
حزب الحركة القومية	١٤٪

في حين لم تقترب أي أحزاب أخرى من تخطي نسبة ١٠٪ الضرورية لدخول البرلمان، عدا فوز عدد من المستقلين أغلبهم أكراد.

وكان إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعدًا) وُزِّعَت على النحو التالي:

حزب العدالة والتنمية: ٣٤٠ مقعدًا.

حزب الشعب الجمهوري: ١١٠ مقاعد.

حزب الحركة القومية: ٧٢ مقعدًا.

المستقلون: ٢٨ مقعدًا.

أهم مصادر المعلومات:

دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠٠٦م.